الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٠٠**

الجمعة، ١ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أندريه توبيك ..... (بولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تجتمع هيئة نزع السلاح بوصفها لجنة جامعة. وبعد أسبوعين من المداولات التي أجراها الفريقان العاملان بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمالنا، تقترب الهيئة الآن من المرحلة النهائية لعملها للدورة الحالية، أي النظر في تقريري الهيئتين الفرعيتين واعتمادهما والنظر في مشروع تقرير الهيئة المقدم إلى الجمعية العامة واعتماده.

وكما هو مزمع ومقرر في برنامج العمل، ستكرس هذه الجلسة للجنة الجامعة للنظر العام في تقريري الفريقين العاملين ومشروع تقرير الهيئة، على النحو الوارد في الوثائق A/CN.10/2009/CRP.2 و CRP.3 و CRP.4، التي تم توزيعها على الوفود.

أولا، سنتناول تقريري الفريقين العاملين، على نحو ما هو وراد في الوثيقتين A/CN.10/2009/CRP.3 و CRP.4، الواحد تلو الآخر، من أجل الإدلاء بتعليقات عامة. وفيما بعد، في الجلسة العامة ٣٠١، التي ستعقد في وقت لاحق صباح هذا اليوم، سيتولى رئيسا الفريقين العاملين عرض التقريرين المذكورين بصورة رسمية.

تبت اللجنة الآن في تقريري الفريقين العاملين. هل هناك أي تعليقات على الوثيقة A/CN.10/2009/CRP.3، التي تتضمن مشروع تقرير الفريق العامل الأول؟ لا أرى أي وفد يرغب في الإدلاء بتعليق.

هل هناك أي تعليقات على الوثيقة A/CN.10/2009/CRP.4، التي تتضمن مشروع تقرير الفريق العامل الثاني؟ لا أرى أي وفد يرغب في الإدلاء بتعليق.

ننتقل الآن إلى النظر في الوثيقة A/CN.10/2009/CRP.2، التي تتضمن مشروع تقرير الهيئة. هل هناك أي تعليقات على الوثيقة؟ لا أرى أي وفد يرغب في الإدلاء بتعليق.

أعطي الكلمة لمقرر الهيئة.

السيد دي كليرك (هولندا)، مقرر الهيئة (تكلم بالإنكليزية): هناك بعض التغييرات التي أجريت في مشروع التقرير، الذي سأتولى عرضه أيضا في الجلسة العامة الرسمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

التي تعقد لاحقا. وسأتطرق بإيجاز إلى بعض هذه التغييرات تفاديا لحدوث أي التباس فيما بعد.

ففي الفقرة ٦ من الوثيقة A/CN.10/2009/CRP.2، يصبح اسم فنزويلا ”جمهورية فنزويلا البوليفارية“.

وفضلا عن ذلك، وبعد مناقشة موجزة في المكتب صباح هذا اليوم، أضفنا فقرة واحدة إلى استنتاجات وتوصيات الهيئة، وتبدأ بالفقرة ١٥، التي أضفنا فقرة جديدة بعدها. وسبب الإضافة هو أن الفريق العامل بشأن معالجة عناصر مشروع إعلان أحرز تقدما جيدا ولكنه لم يتمكن من اختتام أعماله. لذلك أضفنا توصية، وفقا لجدول الأعمال، وحسبما تم الاتفاق عليه في الهيئة. والنص كما يلي:

”وفيما يتعلق بالبند ٥، وعنوانه ’عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح‘، توصي الهيئة بأن يستمر النظر في هذا البند خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠“.

وينبغي إعادة ترقيم الفقرات التي تلي ذلك.

وأخيرا، هناك نقطة واحدة صغيرة جدا في تقريري الفريقين العاملين. وكيما يكون التقريران متسقين تماما، فإن هناك تغييرا طفيفا في الفقرة ٢ من تقرير الفريق العامل الثاني، التي يرد فيها ذكر الرئيس والموظفين المعنيين الآخرين. والجملة الأخيرة تتضمن عبارة ”عمل السيد تيودور من مكتب شؤون نزع السلاح مستشارا“. ويستعاض عن الجزء الأخير من تلك العبارة لتصبح: ”مستشارا للفريق العامل“. وينبغي أن تكتب على هذا النحو في التقارير الأخرى أيضا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للأعضاء الراغبين في الإدلاء بتعليقات على تقريري الفريقين العاملين ومشروع تقرير الهيئة.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): توخيا للدقة فحسب، لدي تعليق حول الفقرة ١٦ الجديدة التي تلاها المقرر. ولدي تعليق سريع بشأن النظر في العقد الرابع لنزع السلاح. وأعتقد أن هذه هي النقطة التي تسببت في قدر من الجدل قبل إقرار جدول الأعمال. وإذا قلنا إن الهيئة توصي بأن يستمر النظر في هذا البند خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠، فهل نستبعد تماما احتمال أن يستمر ذلك حتى عام ٢٠١١؟ وإذا لم يتم تسوية هذه المسألة في عام ٢٠١٠، فهل سيكون لدينا بعد ذلك فقرة مماثلة في التقرير التالي؟ أعتقد أن ذلك أمر قد تجاوزناه باعتماد جدول الأعمال، وأنه ربما لا ينبغي التعبير عنه بهذه الطريقة.

السيد دي كليرك (هولندا)، مقرر الهيئة (تكلم بالإنكليزية): الفكرة هنا في المكتب أن هناك بعض الشد والجذب بين ما طالبت به الجمعية العامة من الهيئة في القرار ٦٧/٦١ وجدول أعمال الهيئة كما اعتمدناه في بداية دورتنا. ومن أجل معالجة ذلك أضفنا هذه التوصية. وبالطبع، فهي لا تغير شيئا في جدول الأعمال كما أقرته الهيئة، ولدينا هذه الصيغة التوفيقية التي اتفقنا عليها. وإذا كانت الجمعية العامة بحكمتها تريد أن تفعل شيئا تجاه ذلك، فالأمر يعود إليها. ولكن بالنسبة للهيئة، فهذا الاتفاق قائم.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في هذه الحالة، وبما أننا سنقدمها إلى الجمعية العامة على أي حال، يمكننا أن نقول: ”توصي الهيئة بأن يستمر النظر في هذا البند خلال الفترة المتبقية من الدورة الحالية“، بدلا من النص تحديدا على عام ٢٠١٠. عندئذ سيكون لدينا حل، وإذا انتهى النظر في البند قبل ذلك، فهو أفضل.

السيد كرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم بحرارة على كل ما بذلتموه من جهود خلال هذه الدورة، وأرى أنها مكنتنا من المُضي

قُدما بروح من الانفتاح والمرونة وتوافق الآراء. وبطبيعة الحال، فإننا لم ننته من العمل الذي ربما كنا نرغب في إنهائه في بداية الدورة، لكننا أحرزنا تقدما على أي حال، وأعتقد أن هذا يبشر بالخير بالنسبة للمستقبل. وباسم وفد بلدي، أود أن أشكركم شخصيا، مرة أخرى، على كل شيء.

أما بخصوص مشروع التقرير المعروض علينا، فيرى وفدنا أنه مثالي كما هو. ولا نرى فائدة ترجى من إجراء أي تعديلات. فالوثيقة جيدة جدا. وهي تعبر عن الحالة التي يمر بها عملنا بشكل جيد جدا. وجميعنا يعلم أين وصلنا. وأعتقد أننا يمكن أن نعتمدها كما هي.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على تحضيراتكم الممتازة بعملنا وعلى إعداد مشروع التقرير.

وأعتقد أننا خلال هذه الدورة قد ناقشنا المسائل التنظيمية بما فيه الكفاية بالفعل، مما أدى في كثير من الأحيان إلى سماع العديد من الأصوات والخوض في التفاصيل الدقيقة للمسائل. وأعتقد أن صيغة مشروع التقرير تجسد جوهر المسألة جيدا. ولم ننته من أعمالنا بشأن البند هذا العام؛ وسنواصلها في العام المقبل. وإذا لم نستكملها في العام المقبل، فلا أحد إذن سيمنعنا من مواصلتها خلال ما تبقى من دورة السنوات الثلاث حتى عام ٢٠١١. ونحن الآن في عام ٢٠٠٩، لذا لننه النظر في المسألة المعروضة علينا.

وأفهم أن معدي القرار ٦٧/٦١ أنفسهم أدرجوا طلب تقديم تقرير ذي صلة بالموضوع إلى الجمعية في دورتها الرابعة والستين، ونحن بصدد تلبية ذلك الطلب. كما أفهم أن الصيغة التي قدمها المقرر تتماشى تماما مع ذلك.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة أتكلم فيها خلال هذه الدورة، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن مدى تقديري للصورة التي أدرتم بها مداولاتنا خلال الأسابيع الثلاثة الماضية.

وفيما يتعلق بمشروع التقرير، أسترعي انتباه اللجنة إلى الجملة الأخيرة في الفقرة ٤ من تقرير الفريق العامل الثاني، التي تقول إن الفريق قرر مواصلة النظر في النسخة المنقحة من الورقة غير الرسمية المقدمة من الرئيس في الدورة القادمة لهيئة نزع السلاح في عام ٢٠١٠. وأفهم التجاذب بين قرار الجمعية العامة ٦٧/٦١ والهيئة، بيد أنه ربما يكون من الأفضل، في الظروف الحالية، أن نترك مشروع التقرير كما هو بدون أن نُدخل عليه التعديل الذي اقتُرح في وقت سابق. وعلى أي حال، ستقوم الهيئة بالاستجابة للشرط المتمثل في تقديم نتائج الأعمال إلى الجمعية العامة. وفي هذه الظروف، قد يكون الخيار الأفضل هو ترك مشروع التقرير بالصيغة التي عرض بها أصلا، وإلا فإننا سنناقض أنفسنا في تقرير الفريق العامل، وفي تقرير هيئة نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا فهمت الأمر على نحو صائب، فإن الاقتراح هو أن يُترك مشروع التقرير كما هو، بدون أن ندخل عليه التعديل الذي اقترحه المقرر.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن الملاحظة التي أبديناها كانت تتعلق في واقع الأمر بضرورة ألا نعرقل العملية ونوجد، بالتالي، المصاعب. غير أنني أعتقد، على الرغم من أن هناك، بطبيعة الحال، رغبة في الانتهاء من العملية والمضي قدما في أعمالنا، وإذا لم تخذلني الذاكرة، أن هذه مسألة أثارت قدرا كبيرا من الجدال. وهي مسألة منعت هيئة نزع السلاح من إقرار جدول أعمالها. فقد تأخر إقرار جدول الأعمال وتأثرت العملية برمتها بسبب هذه المسألة.

وإذا كنا سنعود إلى نقطة البداية في هذه الجلسة الختامية، ربما يكون هناك بعض الإحساس بالاستسلام الذي بدأ ينتابنا ونحن على مشارف الانتهاء من هذه الدورات

الطويلة. ومن ذلك المنطلق، فإن هدفنا يقوم أساسا على النقطة المتمثلة في أنه لو لم يكن الأمر يتعلق بمسألة هامة، لما قمنا بهذا التمييز الدقيق في بداية الأمر؛ ولاكتفينا بمجرد إقرار جدول أعمال التوافق.

وبطبيعة الحال، كان هناك قدر هائل من التوتر بين الرأي القائل إن القرار ٦٧/٦١ ينص على ضرورة اختتام النظر في المسألة في عام ٢٠٠٩ والرأي المخالف. وإذا كانت الوفود تعتقد – شأنها في ذلك شأن المكتب – أنه إذا قلنا إننا سنفعل ذلك في عام ٢٠١٠، فإننا لا نستبعد إمكانية تمديد الفترة الزمنية المحددة لذلك إلى ما بعد عام ٢٠١٠، ويمكننا إذن أن نتقبل الفقرة الجديدة.

غير أنه، ولدواعي التسجيل، نود أن ندلي بالملاحظة التالية. ينبغي ألا نجابه هذا العائق فيما بعد بالقول، بما أننا قد كرسنا الآن دورتين له وبما أن الأمر كان يتعلق بمجرد مسألة تتطلب نظرا سريعا، وينبغي أن نمضي الآن قدما؛ فإنها مسألة سنستنير بها في المناقشات المتصلة بنزع السلاح في السنوات المقبلة. وتلك هي الملاحظة التي أردنا إبداءها. وبطبيعة الحال، سيدي الرئيس، فإننا نضع أنفسنا رهن إشارة إدارتكم المقتدرة ونثق بقيادتكم وقيادة جميع أعضاء المكتب الآخرين.

السيد سيروهير (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أسترعي الانتباه إلى أن نزع السلاح يكاد يكون قد أصبح مرادفا للعالم النووي. غير أنني أعتقد أن أغلبية أشكال الحياة على هذا الكوكب تتضرر على نحو أكبر بأسلحة غير الأسلحة النووية. وهكذا، وبدون أن استغرق الكثير من وقتنا، أهيب بكم، سيدي الرئيس، وبأعضاء المكتب الآخرين، أن تخصصوا المزيد من الوقت في الدورة القادمة لمسألة نزع السلاح المتصلة بالأسلحة غير الأسلحة النووية. وآمل أن يحظى هذا الطلب باستجابتكم واستجابة سائر أعضاء المكتب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أفهم جيدا النوايا الطيبة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. غير أنه يبدو لي أن اتخاذ قرار بشأن تنظيم أعمال الهيئة خلال الدورة الموضوعية القادمة يرجع إلى الهيئة في دورتها المقبلة. وينبغي أن نترك الأمر للرئيس وسائر أعضاء المكتب والمشاركين في الدورة القادمة لاتخاذ قرار بشأن تخصيص الوقت لتلك الدورة. وأشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة شكرا جزيلا على ذلك الاقتراح، الذي سنأخذه في الحسبان. غير أنني أخشى أنه لا يمكننا أن نتخذ هذا القرار في الوقت الراهن.

وإذ أتناول مجددا المناقشة السابقة، وكما قال المقرر، فقد نوقشت مسألة الفقرة الإضافية هذا الصباح خلال اجتماع المكتب. وقد نظرنا في الصيغة اللغوية بكل تأن، ويبدو لي أن الصيغة اللغوية التي اعتمدت بصورة نهائية في الجلسة لا تغلق الباب أمام أي خيارات، إذ أنها تكتفي بمجرد إحالة الأمر إلى أعمال الدورة القادمة. وإضافة إلى ذلك، حرصنا على تجسيد الصيغة اللغوية التي اعتمدت في تقرير الفريق العامل الثاني. وهكذا، لم تكن هناك أي نية لإعادة عرض هذه المسألة التي أثارت بعض أوجه الخلاف. وذلك ما أود أن أنقله لوفد باكستان.

وبالتالي أقول إن ما أراه هو إما أن نأخذ بالاقتراح الذي تقدم به وفد الهند وألا نحاول تقديم هذه الفقرة الجديدة، أو ربما يكون وفد باكستان قادرا، بعد هذه المناقشة، على قبول الصيغة التي اقترحها مقرر الهيئة.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): بعد دراسة مشروع التقرير بصيغته الحالية، ربما يكون من المستحسن عدم إدخال أي شيء فيه. فمشروع التقرير يقول إنه تم اعتماد جدول الأعمال، وجدول الأعمال مسجل أيضا. وذلك من شأنه أن يفي بالغرض. ومن المفهوم عندئذ

أنه عندما توافق الجمعية العامة على تقرير هيئة نزع السلاح، ستستمر المناقشة خلال الدورة الموضوعية المقبلة.

وبالتالي، من هذا المنطلق، يستحسن الإبقاء على مشروع التقرير على ما هو عليه. فهو يشير إلى جدول الأعمال ونحن نعرف جميعا ما هو جدول الأعمال. وعندها، سنوفر على أنفسنا نفس التوتر، كما أسميه أنا، أو أي وصف نريد أن نطلقه عليه العام المقبل. وسيتعين علينا أيضا أن نعوض الوقت المهدر هذا العام خلال الدورة المقبلة. وعليه، فإنه كلما قل الجدال الذي نراه بشأن المسائل الإجرائية، كان ذلك أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وعليه، أفهم أنه يفضل الإبقاء على التقرير بالصيغة التي كان عليها قبل بدء الجلسة الحالية دون التعديل الذي اقترحه المقرر. لا أسمع أي تعليق أو اعتراض. لذلك، سأعتبر أن هذا هو قرار الهيئة.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا، نكون قد انتهينا من نظرنا في تقريري الفريقين العاملين وفي مشروع تقرير الهيئة. ولذلك، أنوي رفع هذه الجلسة للجنة الجامعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.